فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
تمهيد	١
مشكلة الدراسة	٢
هدف الدراسة	٣
الطريقة البحثية ومصادر البيانات الثانوية والميدانية	٣
الباب الأول : الإطار النظرى والاستعراض المرجعى	٥
أولاً : الإطار النظرى	٥
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT)	٥
مبادئ اتفاقية الجات	٦
جولات اتفاقية الجات	٦
مجالات اتفاقية الجات	٧
قيام منظمة التجارة العالمية W.T.O	٩
وظائف منظمة التجارة العالمية	١٠
مبادئ منظمة التجارة العالمية	١٠
الميزة النسبية والقدرة التنافسية لمحصولى الأرز والقمح	١١
ثانياً : الاستعراض المرجعى	١٣
دراسات عن سياسة التحرر الاقتصادى	١٣
دراسات عن اتفاقية الجـــات	٢٠
الباب الثانى : تطور التجارة الخارجية الزراعية للأرز والقمح فى مصر	٢٦
تمهيد	٢٦
الطاقة الإنتاجية للأرز فى مصر.....	٢٦
الطاقة الاستهلاكية للأرز فى مصر	٣٠

الموضوع	رقم الصفحة
الاكتفاء الذاتى من الأرز المصرى	٣١
كمية صـــادرات الأرز المصرى	٣٢
قيمة الكميات المصدرة من الأرز المصرى	٣٤
الطاقة الإنتاجية للقمح فى مصر	٣٧
الطاقة الاستهلاكية للقمح فى مصر	٤٠
الاكتفاء الذاتى من القمح المصرى	٤١
كمية واردات القمح	٤٢
قيمة الكميات المستوردة من القمح	٤٣
أثر سعر الصرف على كمية صادرات الأرز وكمية واردات القمح	٤٧
أثر سعر الصرف على قيمة صادرات الأرز وقيمة واردات القمح	٤٨
الباب الثالث : اثر اتفاقية الجات على صادرات الأرز وواردات القمح ...	٥٢
تمهيد	٥٢
نموذج التوازن الجزئى	٥٢
اثر اتفاقية الجات على صادرات محصول الأرز	٥٦
مرونة العرض السعرية المحلية للأرز	٥٦
مرونة العرض السعرية العالمية للأرز	٥٧
مرونة الطلب السعرية المحلية على الأرز	٥٨
مرونة الطلب السعرية العالمية على الأرز	٥٩
مؤشرات نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز	٦٠
نـــتائج نمـــوذج التوازن الجزئى فى حالة فرض ضرائب على صـــــادرات الأرز	٦٠
نتائج نموذج التوازن الجزئى فى حالة عدم فرض ضرائب على صادرات الأرز	٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
اثر اتفاقية الجات على واردات محصول القمح	٧٣
مرونة العرض السعرية المحلية للقمح	٧٣
مرونة العرض السعرية العالمية للقمح	٧٤
مرونة الطلب السعرية المحلية على القمح	٧٥
مرونة الطلب السعرية العالمية على القمح	٧٦
مؤشرات نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح	٧٧
نتائج نموذج التوازن الجزئى فى حالة فرض تعريفة جمركية على واردات القمح	٧٧
نتائج نموذج التوازن الجزئى فى حالة عدم فرض تعريفة جمركية على واردات القمح	٨٤
نموذج قياس آثر السعر العالمى	٩١
نتائج نموذج قياس آثر السعر العالمى على الأرز	٩٣
نتائج نموذج قياس آثر السعر العالمى على القمح	٩٦
الباب الرابع : عينة الدراسة	١٠٠
تمهيد	١٠٠
اختيار منطقة الدراسة	١٠٠
طريقة أخذ عينة الدراسة	١٠١
أولاً : محصول القمح	١٠٣
المؤشرات الاقتصادية لزراع محصول القمح	١٠٣
مقارنة إنتاجية الفدان لمحصول القمح قبل وبعد تطبيق اتفاقية الجات	١٠٥
الكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح	١٠٦
مقارنة تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القمح قبل وبعد تطبيق اتفاقية الجات	١١٠

الموضوع	رقم الصفحة
تقدير دوال تكاليف إنتاج الفدان لزراع محصول القمح	١١٢
ثانياً : محصول الأرز	١١٦
المؤشرات الاقتصادية لزراع محصول الأرز	١١٦
مقارنـــة إنتاجـــية الفدان لمحصول الأرز قبل وبعد تطبيق اتفاقية الجات	١١٨
الكفاءة الاقتصادية لمحصول الأرز	١١٨
مقارنـــة تكالـــيف إنتاج الفدان لمحصول الأرز قبل وبعد تطبيق اتفاقية الجات	١٢١
تقدير دوال تكاليف إنتاج الفدان لزراع محصول الأرز.....	١٢٣
موجز وخاتمة	١٢٨
الـــتوصـــيات	١٣٣
المـــراجـــع	١٣٤
المراجع بالغة العربية	١٣٤
المراجع بالغة الأجنبية	١٣٩
المـــلاحـــــق	١٤٠
الملخص الإنجليزى	1

تتمثل مشكلة الدراسة فى عدم كفاية الإنتاج المحلى من بعض الحبوب للوفاء بالطلب المتزايد من السكان، وبالتالى زيادة الفجوة الغذائية من بعض الحبوب وخاصة من القمح، مما يؤدى إلى زيادة واردات المحصول، ويترتب على ذلك زيادة العبء على الدولة. كما تمثلت مشكلة الدراسة فى الحفاظ على معدلات الاكتفاء الذاتى من الأرز.

لذا هدفت الدراسة إلى دراسة تطور صادرات الأرز، ودراسة تطور واردات القمح، ودراسة أثر اتفاقية الجات على صادرات الأرز وواردات القمح. ودراسة أثر اتفاقية الجات على تكاليف إنتاج الفدان لمزارعى الأرز والقمح بمحافظة الشرقية.

واعتمدت الدراسة على استخدام التحليل الإحصائى، وتطبيق نموذج التوازن الجزئى على محصولى الأرز والقمح. كذلك تقدير دالة تكاليف الإنتاج لمزارعى العينة ومقارنة بنود تكاليف إنتاج الفدان لعينة الدراسة ببنود التكاليف لإجمالى محافظة الشرقية عن متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

واشتملت الدراسة على المقدمة وأربعة أبواب وموجز باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية.

الباب الأول اشتمل على الإطار النظرى واستعراض لأهم الأبحاث العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. واحتوى الإطار النظرى على مبادئ وجولات ومجالات الجات ووظائف ومبادئ منظمة التجارة العالمية. وبالاستعراض المرجعى تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عن سياسة التحرر الاقتصادى، ودراسات عن اتفاقية الجات.

الباب الثانى تناول تطور التجارة الخارجية الزراعية للمحاصيل موضع الدراسة، وبدراسة تطور صادرات محصول الأرز، قدر متوسط صادرات الأرز خلال الفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٩٤) نحو ٩٦ ألف طن، فى حين تزايد ليصل لنحو ٣٦٢ ألف طن خلال الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٣).

وبدراسة تطور واردات القمح، وجد أنها تذبذب بين الزيادة والنقصان، ففى خلال الفترة الأولى (١٩٨٥-١٩٩٤) بلغ متوسط الكميات المستوردة من القمح نحو ٥٠٠٩ ألف طن، فى حين تزايد فى خلال الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٣) ليبلغ نحو ٥٠٧٣ ألف طن.

الباب الثالث أوضح اثر اتفاقية الجات على صادرات الأرز وواردات القمح، وبتطبيق نموذج التوازن الجزئى على محصول الأرز،

وقسمت فترة الدراسة إلى فترتين، الأولى فترة ما قبل تطبيق اتفاقية الجات (١٩٨٥-١٩٩٤)، والثانية فترة ما بعد تطبيق اتفاقية الجات (١٩٩٥-٢٠٠٣)، وذلك لدراسة اثر اتفاقية الجات على تلك المحاصيل.

وبدراسة مؤشرات عوائد الدولة وجد تزايد فى مؤشرى التغير فى عوائد الدولة والتغير فى حصيلة النقد الأجنبى بعد تطبيق اتفاقية الجات بنحو ١٢ ، ١٠ مليون جنية، على الترتيب، لتزايد صادرات الأرز.

وبمؤشرات الرفاهية، تزايد مؤشرى التغير فى فائض المنتج والتغير فى فائض المستهلك بنحو ١٥، ٢٧ مليون جنية على الترتيب.

وفيما يتعلق بمؤشرات الكفاءة، فهناك انخفاض فى قيمة الثلاث مؤشرات وهم صافى الخسارة الاقتصادية للمنتج وللمستهلك وللمجتمع بنحو ٢٣ ، ١١ ، ٣٤ مليون جنية على الترتيب، ويرجع ذلك إلى انتهاج الدولة لسياسات من شانها تخفيف العبء على المنتجين بتخفيض الضرائب الضمنية وتحريك الأسعار المزرعية لتقارب مثيلتها العالمية.

أما اثر اتفاقية الجات على واردات القمح، وبتطبيق نموذج التوازن الجزئى على محصول القمح، وبحساب مؤشرات عوائد الدولة، وجد أن مؤشر التغير فى عوائد الدولة قد انخفض بنحو ٤٥٨ مليون جنية، وذلك لتحسن معدلات الاكتفاء الذاتى من القمح، فى حين ارتفع مؤشر التغير فى حصيلة النقد الأجنبى بنحو ٤٧٠ مليون جنية، وذلك بعد تطبيق اتفاقية الجات.

وبدراسة مؤشرات الرفاهية للقمح، فقد تزايد مؤشر التغير فى فائض المنتج بنحو ٦٩٣ مليون جنية، وذلك لانخفاض الضرائب التى يتحملها المنتجون، على العكس من ذلك انخفض مؤشر التغير فى فائض المستهلك بعد تطبيق اتفاقية الجات بنحو ٢٣٦ مليون جنية، وذلك لعجز الإنتاج المحلى للوفاء بالمتطلبات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان.

وبقياس مؤشرات الكفاءة للقمح، وضح أن مؤشر صافى الخسارة الاقتصادية للمنتج قد انخفض بنحو ١٢,٦٢ مليون جنية، وذلك لاتجاه المزارعين إلى زراعة القمح بتكاليف عالية للحصول على سعر مرتفع، أى استخدام غير اقتصادى للموارد الإنتاجية، فى حين تناقص مؤشر صافى الخسارة الاقتصادية للمستهلك بنحو ٢١,٠٧ مليون جنية، حيث يقوم المستهلك بخفض استهلاكه من القمح نتيجة لعدم توافره بالكميات الكافية فى السوق المحلى، ويعكس مؤشر صافى الخسارة الاقتصادية للمجتمع مجموع المؤشرين السابقين، فقد انخفض بنحو ٣٣,٦٨ مليون جنية، وذلك بعد تطبيق اتفاقية الجات.

الباب الرابع تناول عينة الدراسة، وتم اختيار محافظة الشرقية لأنها من اكبر محافظات مصر فى إنتاج القمح والأرز. وتم أخذ عينة مقدارها ١٠٠ مزارع بكل محصول، وتم تقسيم عينة كل محصول إلى ثلاث فئات الأولى (أقل من فدان)، والفئة الثانية (من فدان لأقل من فدانين)، والفئة الثالثة (فدانين فأكثر).

بمقارنة بنود تكاليف إنتاج الفدان لعينة محصول الأرز ببنود التكاليف لإجمالى محافظة الشرقية عن متوسط الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤). لبيان اثر اتفاقية الجات على بنود التكاليف، لوحظ أن أكثر عناصر التكاليف تأثرا هو عنصر العمل الآلى، ثم عنصر السماد الكيماوى ثم عنصر العمل البشرى. وكان اقل العناصر تأثراً هو عنصر أجور الحيوانات. فى حين انخفض التغير المطلق فى كلا من عنصرى التقاوى والمبيدات.

وبالنسبة لعينة محصول القمح تبين أن أكثر عناصر التكاليف تأثرا هو عنصر العمل الآلى ثم عنصر ثمن التقاوى ثم عنصر السماد الكيماوى، وكان اقل عناصر التكاليف تأثراً هو عنصر المبيدات، فى حين انخفض معدل التغير المطلق لعنصر العمل البشرى.

لتقدير الحجم الأمثل للإنتاج والحجم الذى يعظم الربح. وبالنسبة لعينة محصول الأرز وبمقارنة الحجم الأمثل للإنتاج لإجمالى العينة وللفئات الثلاثة والمقدر بنحو ٣,٦٠، ٣,٥٦، ٤,٤٠، ٣,٤ طن على الترتيب، بإنتاجية الفدان المقدرة لهم بنحو ٣,٤٥، ٣,٥٧، ٣,٤٢، ٣,٤٢ طن على الترتيب، فقد تبين بلوغ مزارعى الفئة الأولى (أقل من فدان) والفئة الثالثة (فدانين فأكثر) إلى الحجم الأمثل للإنتاج.

ولتقدير الحجم المعظم للربح لعينة محصول الأرز، فقد بلغت تكلفة الوحدة المنتجة للعينة وللفئات الثلاثة نحو ٣١٧، ٣١٦، ٣٢٠، ٣١٨ جنية على الترتيب، فى حين بلغ متوسط السعر المزرعى للطن نحو ٤٧٧، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٧٨ جنية على الترتيب، وبذلك فلم يصل أى من مزارعى العينة إلى الحجم الذى يعظم الربح.

وبالنسبة لعينة القمح وبمقارنة الحجم الأمثل للإنتاج لإجمالى العينة وللفئات الثلاثة والمقدر بنحو ١٥,٦١، ١٨,٢٠، ١٣,٧١، ١٥,٤٣ إردب على الترتيب، وإنتاجية الفدان لهذه الفئات والمقدرة بنحو ١٥,٠٨، ١٥,٥٤، ١٥,٥٣، ١٤,٥١ إردب على الترتيب، وبذلك فقد بلغ مزارعى الفئة الثانية (فدان لأقل من فدانين) الحجم الأمثل للإنتاج.

ولتقدير الحجم الذى يعظم الربح لعينة محصول القمح فقد بلغت تكلفة الوحدة المنتجة للعينة وللفئات الثلاثة نحو ٦٨، ٦٥، ٦٦، ٦٩ جنية، فى حين بلغ متوسط السعر المزرعى للإردب نحو ٩٦، ٩٥، ٩٧، ٩٧ جنية وبذلك فلم يصل أى من مزارعى العينة إلى الحجم الذى يعظم الربح.

ومن النتائج السابقة خلصت الدراسة للمؤشرات التالية :

- الآثـــار الإيجابـــية لتطبيق اتفاقية الجات على محصول الأرز : ارتفاع عوائد الدولة وحصيلة النقد الأجنبى وفائض المنتج وفائض المستهلك بنحو ١١,٧٣ ، ١٠,٠٨ ، ١٤,٩٦، ٢٦,٦٥ مليون جنية على الترتيب، وانخفاض فى كل من صـــافى الخســـارة الاقتصـــادية للمنـــتج والمستهلك والمجتمع بنحو ٢٣,٣٣ ، ١٠,٩٢ ، ٣٤,٢٥ مليون جنية، نتيجة لزيادة صادرات محصول الأرز خلال السنوات الأخيرة، ولانخفاض الضرائب التى يتحملها المنتجون.

- الآثـــار الإيجابية لتطبيق اتفاقية الجات على محصول القمح : ارتفاع حصيلة الـــنقد الأجنبـــى وفـــائض المنتج بنحو ٤٦٩,٩٨ ، ٦٩٣,٤٠ مليون جنية على الترتيب، وانخفاض فى صافى الخسارة الاقتصادية للمنتج والمستهلك والمجتمع بـــنحو ١٢,٦٢ ، ٢١,٠٧ ، ٣٣,٦٨ مليون جنية على الترتيب، وذلك نتيجة لتحسن معدلات الاكتفاء الذاتى من القمح، ولاقتراب السعر المزرعى من مثيله العالمى.

- الآثـــار الســـلبية لتطبـــيق اتفاقية الجات على محصول الأرز : لم تظهر آثار ســـلبية لتطبـــيق اتفاقـــية الجـــات على الأرز، لوجود اكتفاء ذاتى من الأرز، بالإضافة إلى وجود كمـــيات مصدرة منه.

- الآثـــار الســـلبية لتطبيق اتفاقية الجات على محصول القمح : انخفاض عوائد الدولة وفائض المستهلك بنحو ٤٥٧,٦٤ ، ٢٣٥,٧٣ مليون جنية على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى لاستيراد العجز فى المحصول من الخارج.

- ارتفـــاع تكلفة العمل الآلى بالنسبة للقمح والأرز، كذلك ارتفعت تكلفة عنصرى السماد الكيماوى والعمل البشرى لمحصول الأرز، وذلك بعد تطبيق الاتفاقية.

- ارتفـــاع الإيـــراد الكلى لمحصولى القمح والأرز ورغم ذلك انخفض صافى الربح، وذلك لارتفاع التكاليف الإنتاجية بدرجة أكبر من الإيراد الكلى.

فـــى ضـــوء ما سبق من نتائج وفى إطار تطبيق اتفاقية الجات وللاستفادة من أثارها الإيجابية وللتغلب على أثارها السلبية على قطاع الزراعة وخاصة محصولى الأرز والقمح، توصى الدراسة بالآتى :-

١- الحفـاظ علـــى معـدلات الاكتفاء الذاتى من الأرز، وذلك بالعمل على زيادة إنتاجيـــته من الفدان بزراعة الأصناف عالية الإنتاجية. مع التوسع فى زراعته فى حدود المقننات المائية المتاحة.

٢- العمـــل على زيادة المساحة المنزرعة من القمح، لسد الفجوة الغذائية منه. مع توجيه الاستثمارات الجديدة لزراعته.

٣- علـــى الدولـــة أن تخفض من قيمة الضرائب الضمنية التى يتحملها المنتجون وخاصـــة منتجـــى القمـــح، لتخفيف العبء على منتجى القمح وتشجيعهم على زراعته. مما يزيد فى فائض المنتج.

٤- لابد من قيام الدولة بتحريك الأسعار المزرعية لتقارب الأسعار العالمية، لزيادة فائض المنتج مما يترتب عليه زيادة رفاهية المنتج.

٥- لابـــد مـــن توفيـــر الآلات الـــزراعية للمزارعين فى الوقت المناسب بأسعار منخفضة سواء المشتراة أو المؤجرة.